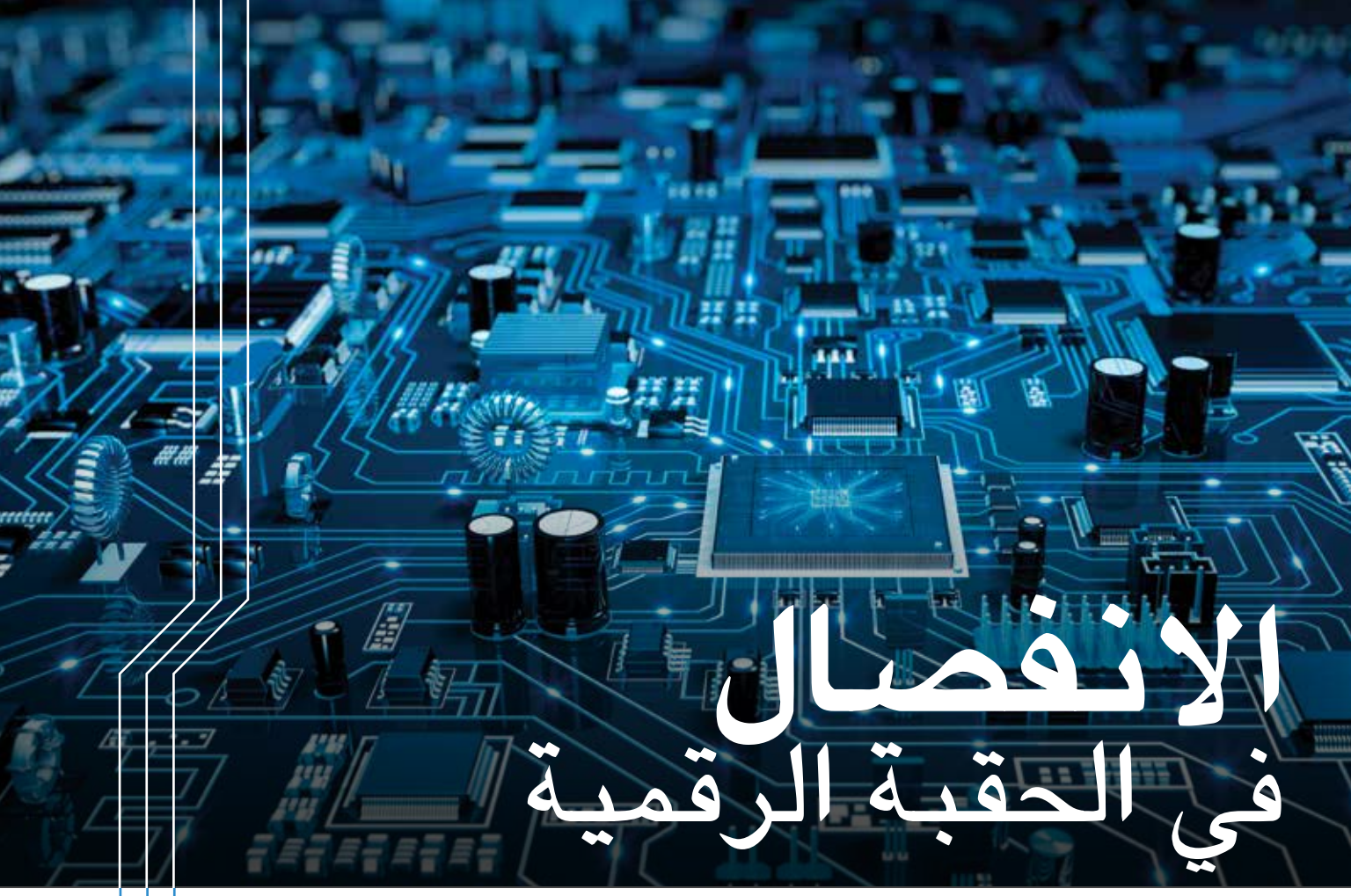

الانفصال في الحقبة الرقمية

في غياب التعاون متعدد الأطراف، من الممكن أن يعاني الاقتصاد الرقمي العالمي من الانشقاق الذي سيدفع ثمنه الجميع

دانييل غارسيا-ماسيا وريتشي غويال

حروب التكنولوجيا في سبيلها لتصبح هي الحروب التجارية الجديدة.

ففي خضم سباق الهيمنة على تكنولوجيات المستقبل، أدت المنافسة بين الولايات المتحدة والصين إلى حظر استيراد وتصدير تكنولوجيا شبكات الجيل الخامس، وأشباه الموصلات، ومنصات التواصل الاجتماعي، والتطبيقيات الأمنية القائمة على البيانات عبر العديد من البلدان. والآن أصبحت البلدان تفرض كذلك قيودا على دخول شركات التكنولوجيا الأجنبية التي ترى أنها تشكل مخاطر أمنية إلى أسواقها المالية. وتحرير تجارة الخدمات الرقمية يتيح المجال لفرض مزيد من القيود (راجع الرسم البياني).

ومن منظور اقتصادي كلاسيكي، ليس لهذا التصعيد معنى يُذكر. ففي القطاعات التقليدية، تؤدي الحواجز التجارية عموما إلى تخفيض مستوى الرخاء الاقتصادي في جميع البلدان المعنية، لأنها تحول دون التخصص الكفء وتحد من تنوع السلع المتاحة.

ومع هذا، في حقبة الرقمنة، تحقق قيادة التكنولوجيا الصاعدة أرباحا طائلة، وتتيح الحصول على حصص في السوق العالمية، وتمنح القدرة على وضع المعايير. والخدمات الجديدة المبنية على البيانات، كالذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس التالية وإنترنت الأشياء، والحاسوب الكمي أفسحت المجال لمحركات نمو جديدة تبشر بتحويل أنشطة برمتها ورفع الإنتاجية. ولم يتسارع هذا الاتجاه العام نحو مزيد من الرقمنة والترابط الشبكي في العالم إلا بفعل جائحة كوفيد-١٩.

وفي ظل ديناميكية «الفائز له النصيب الأكبر»-المترسخة في وفورات الحجم والنطاق- تجني القيادة التكنولوجية العالمية منافع جمة. وكان تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي قد أوضح أن نسبة صغيرة من الشركات الابتكارية عالية الإنتاجية قد حققت الهيمنة ونعمت بأرباح هائلة على مدار العقدين الماضيين (IMF 2019). وتغطي هذه الظاهرة قطاعات واقتصادات عدة، إلا أنها تتسم بالحدة بصفة خاصة في القطاع الرقمي.

ومع هذا، فسباق قيادة التكنولوجيا الرقمية لا يتسق مع الحدود التقليدية ولا مع أصول حماية الملكية الفكرية. فالاقتصاد المتصل بالشبكة يتمكن من الوصول بسلاسة ويُسر إلى كافة أنحاء العالم لجمع المعلومات وصنع القرارات وتعزيز الكفاءة الاقتصادية. ولكنه يمكن أن يسمح كذلك

الرسم التوضيحي: ISTOCK/NMLFD

حائط تجاري رقمي

إجراءات القيود التجارية على الخدمات الرقمية حلت محل التحرير التجاري في السنوات الأخيرة

(حصة البلدان التي تغير سياساتها من إجمالي الناتج المحلي، ٪)

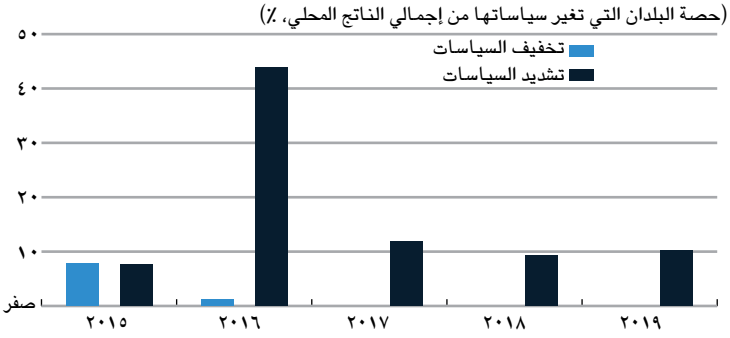

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحسابات المؤلفيْن.
ملحوظة: تتألف العينة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وثمانية بلدان كبرى غير أعضاء في المنظمة.

للسارقين والمخربين والجواسيس بمواصلة أعمال السلب أو الغش أو التلاعب أو التدمير. فالرقمنة والترابط عجلا انتشار المعرفة وفي الوقت نفسه أثارا مخاوف أمنية جديدة.

نحو نظام تكنولوجي جديد

طالما تعامل خبراء الاقتصاد الكلي عموما مع المسائل الأمنية باعتبارها منفصلة إلى حد بعيد عن الشؤون الاقتصادية، ما عدا في حالات هيمنة الصراع والجريمة. وتعاملوا معظم الوقت مع الركائز المؤسسية لحماية حقوق الملكية والمسائل العسكرية على أنها مستقلة عن تحليل السياسة الاقتصادية. ولكن هذا التمييز لا وجود له في الفضاء الإلكتروني، فليست هناك معايير محلية فعالة ولا مؤسسات عامة لإحلال الأمن، مثل «شرطة إلكترونية» أو «نظام عدالة إلكترونية»، ولا آليات دولية لتهدئة الأوضاع والحفاظ على السلام.

فالترابط في الحقبة الرقمية يطمس معالم التمييز التقليدي بين القضايا الاقتصادية والأمنية. ومحركات النمو الاقتصادي وقنوات المخاطر الأمنية تتزامن في الربط والتحفيز على استخدام أدوات السياسة الاقتصادية، مثل السياسات التجارية والصناعية، لتحقيق مكاسب أمنية أو جغرافية–سياسية أوسع.

ومن ثم، فنحن نواجه مجموعة جديدة من التساؤلات. متى تصبح هناك ضرورة، إن وُجِدت، لفرض قيود على التجارة الرقمية في أحد البلدان؟ وكيف يؤثر ذلك على البلدان الأخرى، وكيف ينبغي لها أن تستجيب؟ وما هي السياسات والمؤسسات التي يمكن أن تمنع اندلاع الصراعات؟

ونوضح في ورقة عمل أعدها خبراء صندوق النقد الدولي مؤخرا أن بعض الإجابات النموذجية لم تعد تنطبق على الوضع في الحقبة الرقمية (Garcia-Macia and Goyal 2020). ومتى نظرنا في أهم سمات القطاعات الرقمية — قوة الأسواق الكبرى التي تقودها وفورات الحجم والتدفقات التكنولوجية والمخاطر الأمنية – أمكن ترشيد حظر الواردات والصادرات من منظور كل بلد على حدة. ومع ذلك، فهذا الحظر يسفر عن تكاليف مضنية تتحملها بقية العالم.

ويشير تحليلنا إلى أن الدافع الرئيسي لحظر استيراد التكنولوجيا – إذا استضاف أحد البلدان موردا تشير الاحتمالات لإمكانية استمراره – هو إعادة توطين أرباح الاحتكار التي كانت ستعود على شركات أجنبية بخلاف ذلك. ولا تسفر مواطن ضعف الأمن الإلكتروني إلا عن زيادة جاذبية حظر الواردات من التكنولوجيا الأجنبية. ومع هذا، فحظر الواردات يمكن أن يوقف التدفقات الداخلة من المعرفة التكنولوجية وقد لا يرغب فيه سوى بلد لديه ما يكفي من القدرات والمعرفة التكنولوجية المتقدمة. وهذه النتيجة ليست بجديدة تماما. فطالما أشار خبراء الاقتصاد التجاري إلى أن حظر الواردات قد يعود بالمنفعة على القطاعات الاحتكارية.

والنتيجة الجديدة اللافتة لمزيد من الانتباه هي أن حظر الصادرات يمكن أيضا أن يعود بالمنفعة على أحد البلدان في الاقتصاد الرقمي. ويكمن تفسير هذه النتيجة في ديناميكية المنافسة التكنولوجية بين البلدان. فالبلد المتحدي يمكنه إزاحة أحد رواد الصناعة بنجاح إذا كان هو المنتج العالمي والاستيلاء على الريع الاحتكاري؛ نتيجة للانتشار التكنولوجي على المستوى الدولي ووفورات الحجم المحلية. ولإحباط هذه النتيجة والحد من مواطن ضعف الأمن الإلكتروني المصاحبة، يجوز أن يسعى البلد المتزعم لتكنولوجيا معينة إلى حظر صادراته.

وفرض الحظر التجاري قد يُفضي إلى الانتقام. فحظر الواردات قد يساعد قوة تكنولوجية ما على التميز في الأسواق العالمية، برغم أن الطرف المنافس قد يقابل الحظر بالمثل مما يسفر عن نتائج أسوأ في البلدين. وفي كثير من الحالات، من شأن توقع هذه المعاملة بالمثل أن يشكل رادعا قويا.

وعلى عكس حظر الواردات، لا يمكن منع حظر الصادرات عن طريق الانتقام من خلال السياسات التجارية. فرائد التكنولوجيا سوف يفرضها بصرف النظر عن رد فعل الطرف المتحدي له. وبالتالي، ربما كان نزع فتيلها أصعب في عالم من المنافسة الدولية اللامركزية.

التعاون خير علاج

تتسم هذه النتائج بالحكمة. فقد تعود أشكال الحظر التجاري بالنفع على أحد البلدان مقارنة بنتائج التجارة الحرة. لكنها تحول دون حصول بلدان أخرى على التكنولوجيا الرقمية أو تفضي إلى عدم الكفاءة في تفكيكها إلى مجالات اقتصادية متفرقة. وتتزايد التكاليف عندما يسير الحلفاء على نفس المنوال. فينبغي حث البلدان التي تمسك بزمام القياد على وضع أطر التعاون في مجالات عدة.

وينبغي أن يكون ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية من الأولويات. ففرض الحد الأدنى من المعايير سيصب في

صالح الجميع. وسوف يقلل ذلك من المخاوف الناجمة عن سوء الاستخدام أو النقل القسري أو السرقة، ويحد بالتالي من تحفيز زعماء التكنولوجيا على فرض حظر التصدير، ويتيح فترات أطول للانتشار ورفع مستوى الرخاء في العالم. والخطوات نحو تحديد المعايير العالمية ينبغي أن تبدأ بتقوية أواصر التعاون في مجالات محددة. ومن الأمثلة على ذلك المعيار الدولي التبادل الإلكتروني للبيانات بين المؤسسات المالية التي تسهل المدفوعات.

وربما كانت هناك حاجة كذلك إلى قواعد واضحة وشفافة وموحدة تحكم التفاعل بين القطاعين العام والخاص. وينبغي تحري الوضوح في تطويق موارد شراكة الحكومات مع شركات التكنولوجيا السيبرانية المحلية لأغراض الأمن الوطني المزعومة، بما فيها الرقابة.

ويشكل الأمن الإلكتروني أحد المجالات ذات الصلة. فقد ساهم إدخال الإنترنت في تسهيل تفشي الجريمة الإلكترونية عبر الحدود، ولا يزال يتعين إرساء الأدوات والمعايير وإنشاء المنظمات الوطنية والدولية لمواجهتها. فجهود التعاون على مواجهة الجريمة الإلكترونية لاقت عقبات من تعارض المصالح بين المشاركين، واعتبارات الأمن الوطني، والفروق بين النظم القضائية والجنائية، والمخاوف من إساءة استخدام الحكومات لها.

ومن شأن تسهيل الملكية الأجنبية ومراقبة شركات السلع الرقمية الاحتكارية أن يوسع نطاق اقتسام الريع، بحيث تتسق الحوافز وتتحقق نتائج عالمية أفضل، ويتراجع الصراع التجاري. ومن الشروط المسبقة لذلك توافر الحسابات المالية أو الرأسمالية المفتوحة التي تسمح بهذه الملكية، وترتيبات الحوكمة التي تسهل المراقبة، ودعم حقوق الملكية الأجنبية، وتشديد القيود على المجالات موضع الجدل بشأن الأمن الوطني.

وبالنسبة للسياسة التنظيمية، ففي حالة النظر في تفكيك شركات التكنولوجيا المحلية الكبرى لتخفيض أرباحها الاحتكارية، أو تنظيم الأسعار بخلاف ذلك، ينبغي في الوضع الأمثل اتخاذ هذه الخطوات من خلال تضافر الجهود بين البلدان. فعدم تضافر الجهود يمكن أن يقلل الحوافز أمام أي بلد على اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال. أما إذا لم يتم التحرك لتقوية التنظيم إلا على مستوى بلد واحد أو منطقة واحدة وحسب، بينما تُتاح حرية المنافسة للمحتكرين الأجانب، قد يواجه هذا المجال مخاطر التخلف عن الركب في سباق التكنولوجيا والأسواق.

أما المبادرات المنسقة لفرض الضرائب الرقمية فسوف تكون أكثر فعالية كذلك وسيُنظر إليها على أنها أكثر إنصافا. فعمالقة التكنولوجيا يحققون منافع من بيع السلع والخدمات عبر الحدود من خلال شبكة الإنترنت مع محدودية تواجدهم المادي وتحملهم لضريبة دخل ضئيلة في منطقة اختصاص المشتري بموجب الترتيبات الضريبية الدولية الحالية. ويصب ذلك في صالح المراجحة الضريبية ويفضي إلى عدم تكافؤ الفرص.

لحظة بريتون وودز جديدة

أدى تحدي التعاون الدولي على خلفية عدم الثقة والمنافسة إلى انطلاق المناداة بتجديد لحظة بريتون وودز في العصر الرقمي. وتماما مثلما جمعت بريتون وودز البلدان لوضع نظام نقدي جديد في أعقاب حربين عالميتين، وعلى أثر استشراء الحمائية، والكساد الكبير، فالتعاون الدولي بشأن المسائل الرقمية يستطيع بالمثل أن يسعى للوصول إلى إجماع الآراء حول المبادئ العامة والمؤسسات المشتركة لحل المشكلات، كما في المجالات المطروحة أعلاه، والمساعدة على وضع إطار واضح المسار ومفتوح للتجارة الدولية.

ومن الاقتراحات المحددة الأخرى إنشاء مجلس للاستقرار الرقمي – على غرار مجلس الاستقرار المالي – لوضع المعايير والقواعد التنظيمية والسياسات المشتركة، وتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات، ومراقبة المخاطر (Medhora ٢٠٢١). ويمكن أن يساعد ذلك على حماية الاستقرار المالي من الهجمات الإلكترونية ويحقق التقدم في مجالات مثل وضع ميثاق للحقوق التكنولوجية، وإعداد الإحصاءات الموحدة للاقتصاد الرقمي، والصناديق الاستئمانية الدولية للبيانات التي تجمع بيانات الأفراد وتكفل حمايتها لأغراض محددة مثل البحوث الصحية.

وإذا ظل الريع الاحتكاري المعروض كبيرا، بينما يُنظر إلى الحرب الإلكترونية على أنها المضمار الرئيسي للصراعات الأمنية في المستقبل، حسب المتوقع، سيواجه التعاون مقاومة قوية على المستوى المحلي. وفي هذه الحالة، سوف تلوح في الأفق نُذر صراع تكنولوجي متواصل، تكتنفه مخاطر تمزق عالمي مع ما يصاحبه من تداعيات مناوئة. أما التعاون، فسوف يضعف الحوافز الدافعة للصراع مما يؤدي إلى احتمال تحقيق نتائج أفضل. لكن الأمر سيقتضي مواصلة بذل الجهود وإعادة بناء الثقة. FD

دانييل غارسيا–ماسيا خبير اقتصادي في الإدارة الأوروبية بصندوق النقد الدولي، **وريتشي غويال** مدير مساعد في إدارة نصف الكرة الغربي بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Garcia-Macia, Daniel, and Rishi Goyal. 2020. "Technological and Economic Decoupling in the Cyber Era." IMF Working Paper 20/257.

International Monetary Fund (IMF). 2019. "The Rise of Corporate Market Power and Its Macroeconomic Effects." World Economic Outlook, Chapter 2. Washington, DC, April.

Medhora, Rohinton P. 2021. "We Need a New Era of International Data Diplomacy." *Financial Times*, January 17.